

ملخص

تواجه المحاسبة والجباية ضرورة قياس الحقائق الاقتصادية، التي تؤدي على وجه الخصوص إلى تحديد نتائج الأنشطة الاقتصادية. في إطار المحاسبة المالية التي تنظم في إطار المحاسبة المالية التي تنظم في إطار الاتفاقيات والمفاهيم المرجعية، وقواعد التقييم والاعتراف بعناصر الاصول، التشريع الجبائي لا يقدم إلا بعض المبادئ ذات الاستعمال العام.

هذه الازدواجية والمعاملة المتعلقة بنفس الحقائق هي التي سمحت بتحديد الهدف الرئيسي المتمثل في دراسة الأثر الجبائي، خاصة فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، الناتج عن تطبيق الأحكام والقواعد المحاسبية الجديدة التي أدخلها النظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال، من جهة، تحديد نقاط الاختلاف بين القواعد المحاسبية والجبائية، مع اقتراح بعض الطرق والحلول التي تسمح بالحد من هذه الاختلافات.

ومن جهة أخرى التمييز بين الاختلافات غير الاختيارية والاختيارية التي يطبقها المسيرين من أجل تقليل الوعاء الضريبي للمؤسسة.

على هذا النحو فإن الاشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمثل في:

ما أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الجباية المباشرة للمؤسسة الجزائرية ؟

في هذا الصدد من أجل استعراض مختلف النقاط المتعلقة بهذه الاشكالية، تم التوصل إلى أن الآثار من تطبيق النظام المحاسبي المالي على الالتزامات المحاسبية المعترف بها في التشريع الجبائي هو ذو صيغة قانونية وكذلك عملية، أيضا نقاط الاختلاف المتميزة عن تطبيق القواعد المحاسبية الجديدة تؤدي إلى حساب النتيجة الجبائية بطريقة غير محاسبية، ومن أجل محاولة التقريب بين نقاط الاختلاف فإنه يمكن تطبيق بعض الحلول المطبقة في بعض الدول المتقدمة، وأخيرا من خلال نتائج الدراسة التطبيقية لتحديد العوامل المفسرة للاختلافات الاختيارية بين القواعد المحاسبية والجبائية فإنه تم التوصل إلى تأكيد جزئي لفرضية أن المؤسسة مشبعة على ممارسة تسيير نتائجها وكذا التسيير الجبائي.